

عقد من <<< العمل



إنهاء العنف ضد الأطفال

ملاحظات بشأن تقارير
الاستعراضات الوطنية
الطوعية لعام 2021

violenceagainstdchildren.un.org





وإنني ملتزمة التزاماً قوياً بدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 من خلال تشجيع تبادل الممارسات الجيدة والنهج الابتكارية والسياسات والبرامج الفعالة المتعلقة بالتصدي لجميع أشكال العنف ضد الأطفال ودوافعه، وذلك من خلال نهج متكامل يعترف بالروابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة.

وعملية الاستعراض الوطني الطوعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى هما فرصتان استراتيجيتان لتعزيز هذا التعلم المتبادل وحشد الجهود بشأن حقوق الطفل.

واستعداداً لعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، اجتمعت مع جميع 2 الدول الأعضاء تقريبا التي قدمت استعراضاً وطنياً طوعياً في عام 2021 لاستكشاف كيف يمكن لعملياتها الوطنية أن تكون مراعية للأطفال وشاملة لهم. وعملت أيضاً، عند الاقتضاء، مع فريق الأمم المتحدة القطري والمنسق المقيم لضمان أن تنعكس حقوق الطفل في دعمهم للعملية الوطنية لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت في عدة حوارات سياسية وطنية تحضيرية، واجتمعت بممثلين عن المجتمع المدني، والأطفال والشباب.

وتشكل منديبات التنمية الاجتماعية التي تنظمها لجان الأمم المتحدة الإقليمية آلية هامة لدعم الدول الأعضاء في إعداد استعراضات وطنية طوعية. ففي عام 2021، خاطبت كلاً من هذه المنديبات لتعزيز الدعوة إلى تنفيذ خطة عام 2030 بشكل يركز على الطفل. وقد أعيد التأكيد على هذا الموضوع من خلال مشاركتي في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

تباطأ التقدم المحرز في العالم في مجال حماية حقوق الطفل، لا بل تراجع، بسبب جائحة كوفيد-19، مما قوض تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتبين الأدلة أن العنف ضد الأطفال قد ازداد خلال هذه الفترة في حين تعثرت قدرة النظم المعنية بحماية الطفل على كشف حالات العنف والتصدي لها بسرعة¹. وبعد مرور عامين تقريباً على بداية الجائحة، نتنا نعلم أن لأثارها السلبية تداعيات طويلة الأجل على نماء الأطفال وحمايتهم ورفاههم. ومع زيادة تفشيها وتناقص القدرات والموارد اللازمة للتصدي لهذا التحدي، نخشى أن يزداد التعتيم على مسألة العنف ضد الأطفال.

وإزاء هذه الخلفية، انعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021 (المنتدى السياسي الرفيع المستوى) وكان موضوعه "التعافي المستدام والمرونة من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة...".

وركز المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021 على مجموعة من أهداف التنمية المستدامة تتصل مباشرة بحماية الأطفال من العنف، فضلاً عن دوافعه. وشملت هذه الدوافع الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والرفاه، والعمل اللائق (بما في ذلك إنهاء عمل الأطفال)، وانعدام المساواة، والعمل المناخي. واستعرض المنتدى أيضاً الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وتحديداً الغاية 16-2 منه المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال.



وفي هذه الوثيقة الثانية التي أعدها مكتبي³، استقينا بعض الأمثلة من الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021 التي تظهر كيفية ترابط أهداف التنمية المستدامة وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف؛ وكيفية استجابة الحكومات لتحديات التصدي للعنف قبل الجائحة وأثناءها؛ وكيفية عمل النهج المتكامل للوقاية والاستجابة.

وهذه الوثيقة ليست شاملة، وقد اختيرت الأمثلة لتوضيح المواضيع الرئيسية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال ودوافعه.

وآمل أن تجد جميع الدول الأعضاء في هذه الوثيقة مادة مفيدة. وهي ستكون مجدية بشكل خاص بالنسبة إلى الدول الأعضاء التي تعد استعراضا وطنيا طوعيا لعام 2022، والتي ترغب في عرض التقدم الذي تحرزه نحو إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

وفي الفترة التي تسبق المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022، ساعمل مرة أخرى مع الدول الأعضاء التي تعد استعراضات وطنية طوعية لتشجيع عملية وطنية مراعية للأطفال وشاملة لهم، وللمساعدة في تعزيزها.

نجاة معلا مجيد

الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

وأعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكننا أن نأمل في وضع حد لأفة العنف ضد الأطفال إذا لم تتحقق غايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالفقر، والجوع، والصحة، والتعليم، والعدالة، والمساواة، والهجرة، وتغير المناخ وبناء مجتمعات سلمية. وبالمثل، فإن التقدم المتسارع في تنفيذ خطة عام 2030 سيتعثر في حال عدم تمكننا من القضاء على العنف ضد الأطفال.

وأعربت الدول الأعضاء، أثناء مناقشاتي معها، عن التزامها القوي بتعزيز الإجراءات الوطنية من أجل رفاه الأطفال وحمايتهم، مع التسليم في الوقت نفسه بإمكانية أن يؤدي الأثر الاقتصادي للجائحة إلى فرض قيود مالية.

وكررت الدول الأعضاء التعبير عن الحاجة إلى تحول في الذهنية يُنظر بموجبه إلى الإنفاق على رفاه الأطفال باعتباره استثمارا رئيسيا من أجل تعافٍ شامل للجميع ومستدام.

وينبغي لهذا الاستثمار في الأطفال أن ينعكس في الخطط الوطنية للتنمية والتعافي الاقتصادي، لتعظيم تغطيتها وتأثيرها دون ترك أي طفل خلف الركب.

وطوال تواصلتي مع الدول الأعضاء، شددت على ضرورة اتباع نهج متكامل وشامل لعدة قطاعات من أجل تعزيز الخدمات المقدمة للأطفال، يقوم على أساس متين من الحماية الاجتماعية للأطفال الضعفاء ومقدمي الرعاية لهم، وعلى أن هذا الأمر أساسي لتنفيذ خطة عام 2030 وإعادة البناء على نحو أفضل لما بعد كوفيد-19.

ملاحظات بشأن العنف ضد الأطفال في تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021

مقدمة

في مذكرة الإحاطة التي قدمناها للدول الأعضاء، "كيفية الإضاءة على الممارسات الواعدة للقضاء على العنف ضد الأطفال في الاستعراضات الوطنية الطوعية"⁴، سلطنا الضوء على كيفية التي تتضمن بها أهداف التنمية المستدامة غايات رئيسية ترمي إلى القضاء على مختلف أشكال العنف ضد الأطفال، وكذلك معالجة العوامل التي تدفع إلى العنف. وحددنا مجالات عمل مختلفة يمكن إدراجها في الاستعراضات الوطنية الطوعية. وتقدم الفروع التالية أمثلة مستقاة من تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021 تبين كيفية التي تقوم بها الدول الأعضاء بالإبلاغ عن التقدم المحرز والتجارب في مجال العمل للقضاء على العنف ضد الأطفال في هذه الميادين المختلفة.

وخلال قراءتنا لتقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية، ركزنا بشكل خاص على تقارير الدول الأعضاء عن التقدم المحرز نحو إنهاء العنف ضد الأطفال ومساهمتها في تسريع تنفيذ خطة عام 2030.

التعبئة الواسعة النطاق والشراكات

تشكل التعبئة الواسعة النطاق لجميع الشركاء عاملاً أساسياً للقضاء على العنف ضد الأطفال وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية لهذا العام، أدرجت الدول الأعضاء أمثلة عن كيفية تعبئتها لقدرات مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأطفال والشباب والطوائف الدينية والإيمانية والقطاع الخاص والجهات المانحة، لضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب.

وأبلغت معظم الدول الأعضاء عن اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية. وأوضحت الدول الأعضاء، بما فيها الدانمرك والنرويج واليابان، كيفية اتباعها لنهج منظم في التعاون مع منظمات المجتمع المدني خلال عمليات الاستعراض الوطني الطوعي الخاصة بها، وجميعها تتضمن فرعاً مخصصاً في تقاريرها يضم أفكاراً وآراء تشاؤها الفرق المتعددة أصحاب المصلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت عدة دول أعضاء، بينها إندونيسيا وزمبابوي وسيراليون ومصر، كيف عملت مع الزعماء الدينيين وزعماء الطوائف الإيمانية في معالجة المسائل المتصلة بالعنف ضد الأطفال.

وذكرت الدول الأعضاء⁵ أيضاً أنها شاركت بنشاط مع القطاع الخاص في عملية الاستعراض و/أو تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.



⁴ https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/2020/vnr_doc_final.pdf

⁵ تشمل القائمة أوروغواي، وتايلند، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والدانمرك، وسيراليون، والعراق، وقطر، وكولومبيا، ومدغشقر، ومصر، وناميبيا.

مشاركة الأطفال في عملية الاستعراض الوطني الطوعي

أبلغت الدول الأعضاء عن كيفية مشاركة الأطفال في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية وفي تنفيذ خطة عام 2030 والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولاحظنا أيضا الإشارة في أكثر من موضع إلى "الشباب" دون تحديد الفئة العمرية. وحددت الأمثلة الواردة أدناه حيث ذكر الأطفال كمجموعة متميزة. وتلقي الوثيقة المصاحبة بعنوان "الأطفال كعناصر للتغيير - مشاركتهم النشطة في الاستعراضات الوطنية الطوعية" نظرة أعمق على كيفية إبلاغ الدول الأعضاء عن مشاركة الأطفال في الاستعراضات الوطنية الطوعية وفي تنفيذ خطة عام 2030.



وفر المجلس التشيكي للأطفال والشباب، الذي يضم أكثر من 100 منظمة للأطفال والشباب، منظورا للشباب لإدراجه في الاستعراضات الوطنية الطوعية. وتستند المعلومات المتعلقة بالشباب، بما في ذلك آراء أفراد محددين منهم واردة في الاستعراضات الوطنية الطوعية، إلى بيانات المجلس ودراساته الاستقصائية وأنشطته.



تهدف مبادرة "SDG Voices Paraguay" إلى إسماع أصوات شباب باراغواي، بمن فيهم الأطفال، بشأن المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة. وقد دعي الشباب والأطفال بصفة خاصة إلى الإعراب عن شواغلهم المتعلقة بالتحديات التي يواجهها البلد في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك إلى تحديد المسائل الإنمائية ذات الأولوية بالنسبة للشباب. ونُشرت الردود على وسائل التواصل الاجتماعي، وأدرجت كذلك في الاستعراض الوطني الطوعي.



أجريت مقابلات في سيراليون مع حوالي 250 من طلاب المدارس الابتدائية التي تتلقى مساعدة حكومية فيما يتعلق بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وأجري استطلاع للرأي بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) باستخدام أداة U-Report لتسجيل تصورات الشباب (الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 35 عاما) بشأن تأثير أهداف التنمية المستدامة في البلد.



عملت وزارة الخارجية ورابطة الأمم المتحدة السويدية والمجلس الوطني لمنظمات الشباب السويدية معا لجمع أصوات الشباب، بمن فيهم الأطفال، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بشأن كيف ينبغي للعالم أن يحقق أهداف التنمية المستدامة. وأدرجت المعلومات التي تم جمعها في أماكن عدة من تقرير الاستعراض الوطني الطوعي.



وأفادت دول أعضاء أخرى على وجه الخصوص أيضا، بما فيها إندونيسيا وباراغواي وتونس وقبرص والمكسيك وناميبيا، بأن الأطفال شكلوا جزءاً من عملية وضع الاستعراضات الوطنية الطوعية؛ وأشار عدد آخر منها إلى مشاركة الشباب في عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية، ولكن دون تحديد الفئة العمرية، وبالتالي قد تكون تلك الفئات قد شملت أيضا الأطفال (أي من تقل أعمارهم عن 18 سنة).

مواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع خطة عام 2030 في سياق إعادة البناء على نحو أفضل

تقوم أعداد متزايدة من الدول الأعضاء بتصميم خططها الإنمائية الوطنية المتعددة السنوات واستراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة لكي تتماشى مع أهداف وغايات أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز إمساكها بزمam المسؤولية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.



يتزامن الاستعراض الوطني الطوعي الثالث مع توقيع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لأذربيجان (2021-2025) وتنفيذه. ويسترشد الإطار بمبدأي عدم ترك أحد خلف الركب وضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. وهو يوفر الأساس لتعميق التعاون وزيادة فعالية الدعم المقدم من الأمم المتحدة، ويركز على تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.



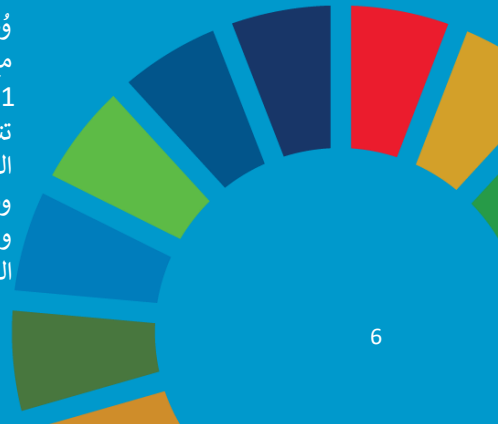
أطلقت حكومة بوتان الخطة الخمسية الثانية عشرة بهدف شامل يتمثل في العمل نحو "مجتمع عادل ومتجانس ومستدام من خلال تعزيز اللامركزية". وتسترشد الخطة بإجمالي السعادة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة على السواء، وتتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 - وهي تمثل خطوة رئيسية نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بأولويات من قبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة المتكافئة.



تركز الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الثانية لقطر للفترة 2018-2022 على تنفيذ السياسات المتعلقة بمنع الفقر والحماية منه من خلال وضع استراتيجية للحماية الاجتماعية تتماشى مع مبادئ وأهداف خطة عام 2030. وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق نظام فعال للحماية الاجتماعية، يرقى الحقوق المدنية، ويضمن المشاركة الفعالة في تطوير المجتمع، ويؤمن دخلاً كافياً بما يحفظ الكرامة والصحة.



وُضعت الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة في كابو فبردي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وكما يتضح من هذه الخطة للفترة 2017 - 2021، فإن البرامج الحكومية الأخيرة والمستقبلية للهيئة التشريعية العاشرة تتماشى إلى حد كبير مع أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2018، أصدر النظام الإحصائي الوطني 92 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد أصدر المعهد الوطني للإحصاء 37 مؤشراً (40,2 في المائة) منها وأصدرت هيئات وطنية أخرى، تصدر معلومات إحصائية، المؤشرات الـ 55 المتبقية (59,8 في المائة).



تعزيز البيئة الحامية للأطفال

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم تعرض الأطفال للعنف على عدة جبهات. وأبلغت الدول الأعضاء عن تعزيز سياساتها المتعلقة بالخدمات الاجتماعية المقدمة للأطفال، بوصولها إلى الأكثر ضعفاً.

ولاحظت عدة دول أعضاء أن معدل فقر الأطفال غالباً ما يكون أعلى من معدل الفقر الوطني، مما يوضح ضعف الأطفال، ولا سيما خلال الأزمات. وعند اتباع نهج أكثر تكاملاً للتخفيف من المخاطر الممتدة طوال دورة الحياة، بما في ذلك من خلال نظم حماية الطفل والحماية الاجتماعية بتمويل مستدام، فإن الأطفال يتمتعون بحماية أفضل.

وتسهم سياسات الخدمة الاجتماعية هذه في تعزيز البيئة الحامية المحيطة بالأطفال من خلال التصدي للفقر والاهتمام برفاة الأطفال وصحتهم العقلية، وجعل التعليم أكثر أماناً وتيسير الحصول عليه، ودعم الوالدين، وزيادة مراعاة نظم العدالة للأطفال، وتيسير تسجيل المواليد. وتبين الأمثلة التالية كيف عملت الحكومات على حماية شبكة الأمان الاجتماعي حتى أثناء الجائحة.

الأطر القانونية الوطنية

أبرزت عدة دول أعضاء السياسات الوطنية الشاملة والأطر القانونية للأطفال التي تتضمن عنصراً لحماية الطفل. ولاحظنا أيضاً أن السياسة الوطنية الشاملة المتعلقة بالمرأة تتضمن في بعض الحالات عنصراً قوياً بشأن حماية الطفل، مما يبرز الصلة بين العنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال.



تحمي التشريعات الأطفال في الجمهورية التشيكية من سوء المعاملة والاستغلال ومختلف أشكال العنف. وفي الممارسة العملية، فإن الهيئات حماية الطفل الاجتماعية والقانونية دوراً تقوم به على جميع المستويات، بدءاً من البلديات ووصولاً إلى المستويات الوطنية. وشهد النظام بأكمله تحولاً إيجابياً، مسترشداً بالاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الطفل للفترة 2012-2018. وفي إطار هذه الاستراتيجية، نُفذت حملات وطنية مثل "الحق في الطفولة". ويجري إعداد مواد إضافية للفترة 2021-2029، تركز على دعم المصالح الفضلى للطفل، وتوفير الرعاية الآمنة في بيئة أسرية، وتحقيق تكافؤ الفرص للأطفال المحرومين.



اعتمدت حزمة خاصة بحقوق الطفل في الدانمرك للفترة 2018-2021، وذلك من أجل تعزيز إدماج الأطفال وتمكينهم. وتهدف إحدى مبادرات هذه الحزمة إلى توسيع نطاق حق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم فيما يتعلق بقضاياهم في النظام البلدي لخدمات الأطفال. وتمدد مبادرة أخرى ساعات عمل خط ساخن مباشر للأطفال يقدم المشورة والمساعدة. وتهدف مبادرة ثالثة إلى توعية الأطفال بحقوقهم، وزيادة قدرتهم التكيف ومنع إساءة معاملتهم.

تعزيز البيئة الحامية للأطفال



سُتقدّم إرشادات محددة في إسبانيا بشأن الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين من العنف استناداً إلى القانون التنظيمي 8/2021، بما يشمل توعية الجمهور والمشاركة الفعالة للمجتمع بأسره في منع العنف وكشفه والإبلاغ عنه.

الحماية الاجتماعية والحد من الفقر



يعزز مشروع دعم الحماية الاجتماعية في أنغولا إجراءات التدخل في مجال العمل الاجتماعي لمساعدة الأشخاص الذين يعانون حالات قاسية من الضعف الاجتماعي، مثل المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال. ويهدف المشروع إلى دعم وزارة العمل الاجتماعي، وتعزيز وضع الأسرة والمرأة، ودعم حكومات المقاطعات لتحسين البرامج والسياسات والقدرات التقنية في قطاع الحماية الاجتماعية.



تتبع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الخدمات الاجتماعية في جمهورية أذربيجان للفترة 2021-2027 نهجاً شاملاً إزاء السياسات الوطنية للخدمات الاجتماعية. وتنص الاستراتيجية على أن السياسات الوطنية للخدمات الاجتماعية تهدف إلى تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية المتاحة للفئات الضعيفة، وتعزيز الموارد البشرية، وتحسين الدعم القانوني القائم، ووضع المعايير والقواعد ذات الصلة، وتعزيز القدرة حستية، وتوسيع شبكة مؤسسات الخدمات الاجتماعية، وتطبيق الخبرات والتكنولوجيات المبتكرة.



إن مكافحة الفقر والجوع والاستثمار في رأس المال البشري هي من أولويات حكومة كابو فيردى. وبعد التفكير في ارتفاع مستوى فقر الأطفال والشباب، ومع الإشارة إلى أن 40 في المائة من السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة، اتخذت تدابير إضافية للتخفيف من حدة فقر الأسر في عام 2021. وشملت هذه التدابير توسيع نطاق دخل الإدماج الاجتماعي ليشمل 29 000 أسرة فقيرة. وحُدث أيضاً ورقة استراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي في عام 2014. وأنشئ المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي في عام 2013، واعتمد مرسوم قانون بشأن حق الإنسان في الحصول على غذاء كاف في عام 2018، والعمل جارٍ على تنفيذ البرامج الوطنية للغذاء المدرسي.



منذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، يولي الحزب الشيوعي والحكومة الصينية أولوية قصوى للقضاء على الفقر المدقع وبناء مجتمع مزدهر بشكل معتدل. وكان الهدف المحدد في قرار كسب المعركة ضد الفقر الذي اتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 هو أنه بحلول عام 2020، سيكون بإمكان جميع سكان المناطق الريفية الذين يعيشون في فقر الحصول بشكل موثوق على الغذاء والملبس والتعليم الإلزامي والرعاية الصحية الأساسية والسكن الآمن، وأن جميع السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وجميع المقاطعات التي تعاني من الفقر المدرجة على القائمة الوطنية سيُرفعون من براثن الفقر. وقد تحقق هذا الهدف في نهاية عام 2020 على النحو المقرر.



في أيار/مايو 2021، اتفقت الحكومة والبرلمان في الدانمرك على برنامج الإصلاح "الأطفال أولاً"، الذي يقدم مساعدة للأطفال والأسر الضعيفة على نحو أفضل من السياسة السابقة. ويخصص الاتفاق تمويلاً إضافياً قدره 2 بليون كرونة دانمركية في الأعوام 2022 إلى 2025، وبمجرد الانتهاء من التنفيذ بالكامل، سيوفر تمويلاً سنوياً قدره 734 مليون كرونة دانمركية. وتشمل التدابير اقتراح قانون الطفل الدانمركي، الذي سيضمن الاستماع لآراء الأطفال على نحو أفضل.



خلال جائحة كوفيد-19، أطلقت حكومة إندونيسيا البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي. وشملت استجابة الحكومة تعزيز برامج المساعدة الاجتماعية القائمة، ووضع برامج خاصة، ومساعدة الفقراء بصورة غير مباشرة من خلال مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي. وبرنامج أمل الأسرة (PKH)⁶ هو برنامج تحويل نقدي مشروط يستهدف 10 ملايين أسرة بحلول عام 2020. وفي عام 2020، زاد حجم المساعدة بنسبة 25 في المائة. ويحسن هذا البرنامج فرص حصول الأسر الفقيرة، ولا سيما الحوامل والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن، على الخدمات الصحية والتعليمية.



تسلّم حكومة ماليزيا بأن الفقر متعدد الأبعاد وأن التحويلات النقدية وحدها لن تكسر حلقة الفقر الطويل الأجل. وقد بدأت الحكومة تطبيق دليل الفقر المتعدد الأبعاد في عام 2016 لقياس الفقر من منظور أكثر شمولاً، بما في ذلك التعليم والصحة ومستوى المعيشة والدخل. وشرعت وزارة الصحة في إجراءات تدخل مختلفة قائمة على التغذية لصالح أطفال المدارس والمراهقين من خلال التعاون مع وكالات متعددة القطاعات. وفي عام 2019، تعاونت وزارة الصحة مع وزارة التعليم في إطلاق برنامج الفطور المجاني التجريبي لتوفير وجبة يومية مغذية لجميع الأطفال في المدارس الابتدائية، الذي أدمج في برنامج الغذاء التكميلي للأسر ذات الدخل المنخفض.



تقدم خطة ازدهار هارامي الثانية، التي أطلقت في ناميبيا عام 2021، تدابير استراتيجية لتمكين الشعب ودعم الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً. وهناك سياسات من قبيل سياسة الحماية الاجتماعية ومخطط إعادة توزيع الثروة والقضاء على الفقر للتصدي للفقر. وتهدف سياسة الحماية الاجتماعية في عام 2021 إلى تعزيز نظام الحماية الاجتماعية القائم، وتمكين النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة باعتبار ذلك أولوية للبلد. وستُتخذ تدابير محددة لتعزيز حيز التعلم الإلكتروني للأطفال من ذوي الإعاقات البدنية والذهنية وذوي الاحتياجات الخاصة.



ارتفع في النيجر معدل تغطية الحماية الاجتماعية من 3 في المائة عام 2012 إلى 28,75 في المائة عام 2018، نتيجة للتنفيذ المعزّز للسياسات بما في ذلك الرعاية الصحية المجانية للحوامل والأطفال دون سن الخامسة. وتغطي المرحلة الثانية من "مبادرة 3N" الفترة 2016-2020، وتركز على تحقيق "القضاء على الجوع بحلول عام 2021". وعملت الحكومة أيضاً على توعية المجتمعات المحلية لمعالجة سوء التغذية وتعزيز تعبئة هذه المجتمعات. ويؤدي انعدام الأمن في بعض المناطق والفقر إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مما يؤثر بشكل خاص على الأطفال دون سن الخامسة.



يتبع نظام الحماية الاجتماعية في باراغواي "¡Vamos!" نهجاً قائماً على الحقوق يسعى إلى تحسين نوعية الحياة وتعزيز الحماية للجميع. ويعزز هذا النظام التنسيق بين أكثر من ثلاثين مؤسسة عامة لزيادة الشفافية وتحسين جودة وإدارة الخدمات والاستحقاقات والحماية للأسر والمجتمع.



ارتفع عدد المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية بين عامي 2015 و 2019 في قطر بنسبة 50 في المائة. وتشمل فئات المستفيدين الأرامل والمطلقات والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص غير القادرين على العمل والأسر المحرومة والأيتام، وغيرهم من الفئات الضعيفة في المجتمع. وتهدف استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية للفترة 2018-2022 إلى كفاءة استدامة موارد نظام الحماية الاجتماعية لئلا يتخلف أي مواطن عن الركب.



تقدم أوروغواي نهجاً إزاء السياسات الاجتماعية يخدم أضعف السكان. وللحكومة إطار تنظيمي واسع يشمل مختلف الحقوق المتصلة بالصحة، ويركز إلى حد كبير على حماية الفئات الضعيفة مثل الأطفال والمراهقين، والنساء وحقوقهن الجنسية والإنجابية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمنحدرين من أصل أفريقي.



وسّعت الحكومة المصرية نطاق برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان لزيادة تغطية الفئات الأكثر ضعفاً. وارتفعت نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية من 13,6 في المائة عام 2018 إلى 29,8 في المائة عام 2020. ولا تقتصر الجهود المبذولة للحد من الفقر على شبكات الأمان الاجتماعي، بل تشمل أيضاً إعانات تपाल الغذاء والكهرباء والغاز، تسهم كلها في الحد من أوجه التفاوت في الدخل. وأطلق برنامجاً "تكافل" و "كرامة" للتحويلات النقدية في عام 2015. و "تكافل" هو برنامج مشروط لدعم دخل الأسرة، و "كرامة" هو برنامج للتحويل النقدي غير المشروط لأكثر الفئات ضعفاً. وارتفع عدد المستفيدين من البرنامج من 60 000 أسرة في عام 2015 إلى 3,7 ملايين أسرة بحلول أيار/مايو 2021، وكان معظم المستفيدين من النساء؛ وتضاعفت الميزانية المخصصة للبرنامج بنسبة ثلاث مرات تقريباً في الفترة من عام 2015 إلى عام 2021.



الحصول على التغطية الصحية الشاملة: أشارت دول أعضاء أخرى، بما فيها جزر مارشال، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومدغشقر، والنرويج، واليابان إلى أهمية التغطية الصحية الشاملة بالنسبة إلى الجميع في إطار تعزيز الحماية الاجتماعية. ولاحظت الدول الأعضاء أن التغطية الصحية الشاملة يجب أن تكون شاملة وأن تضم مجموعة من الخدمات ذات الصلة، بما في ذلك الصحة العقلية والصحة الجنسية والإنجابية.



رعاية السلامة النفسية للأطفال: الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة



أدخلت أنتيغوا وبربودا برنامجاً للدعم النفسي والاجتماعي في المدارس لضمان رعاية الصحة النفسية للطلاب؛ ودُرّب المعلمون والمعلمات وزُودوا بالأدوات اللازمة للتمكن من تقديم الدعم للطلاب المحتاجين.



تولي حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اهتماماً بالصحة النفسية لجميع المواطنين بسبب الأثر الناجم مؤخراً عن الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى تأثير كوفيد-19 حالياً. وخلال فترة التعافي هذه، تعمل الحكومة مع الشركاء لضمان تمكّن عدد كافٍ من العاملين المهرة في مجال الصحة النفسية من الاستجابة للزيادة الكبيرة في الطلب. ومن الاستثمارات الإضافية الأخيرة في هذا المجال إنشاء خط اتصال المساعدة المجاني للإرشاد النفسي التابع لاتحاد نساء لاو وخط اتصال المساعدة للإرشاد النفسي التابع لاتحاد شباب لاو.



خلال الجائحة، وجدت مجموعة سان ساي نام نونينغ⁷، في شركة مع الفريق العامل المعني بالصحة العامة لسان ساي وخدمة المتطوعين في الخارج بتايلند، أدلة على أن الجائحة تسببت بزيادة في حالات الاكتئاب بين الشباب والأطفال في المنطقة. ونشأت تلك الحالات عن زيادة الإجهاد، والمشاكل النفسية، والمشاكل المتصلة بالعلاقات والأسرة، والإجهاد المرتبط بالوضع المالي. وشرع الفريق في دراسة ميدانية عن مستويات الصحة العقلية والإجهاد لدى الأطفال والشباب في سان ساي، وشارك فيها 289 من الأطفال والشباب (تتراوح أعمارهم بين 11 و 25 سنة). وبناءً على ذلك، نُظمت مشاورة مع الوكالات المعنية بما يتيح للتخطيط المتكامل معالجة هذه المسألة، بغية تحويل الخطط إلى آلية لدعم الصحة النفسية في المستقبل.





في عام 2021، خصصت حكومة زيمبابوي 13 في المائة من الميزانية الوطنية لوزارة الصحة ورعاية الطفل. وفي القطاعين الابتدائي والثانوي، يجري تنفيذ استراتيجية تمكين المهارات الحياتية في المدارس للفترة 2020-2025. وتتناول هذه الاستراتيجية طائفة واسعة من المسائل النفسية والاجتماعية، بما في ذلك العنف الجنساني، في حين تُدخل تحسينات على تنفيذ البروتوكول المتعلق بالإدارة المتعددة القطاعات للانتهاك والعنف الجنسيين في زيمبابوي (2012) من خلال المدارس.

دعم الوالدين والأسرة:



وضعت دائرة علم النفس التربوي في قبرص مواد استشارية للمدارس والوالدين من أجل دعم تحقيق تعليم جيد والتخفيف من أثر الجائحة. وقد قدمت الدائرة التدريب لمعظم موظفيها على التدخل في الأزمات في المدارس الذي وضعته ونفذته الرابطة الدولية لعلم النفس المدرسي.



اعتمدت حكومة السويد في آب/أغسطس 2018 استراتيجية وطنية جديدة لتطوير دعم التنشئة الوالدية، تهدف إلى تعزيز صحة الأطفال ونمائهم. وتشدد الاستراتيجية على الدعم الشامل الذي يستهدف جميع الآباء والأمهات، مع إدماج الدعم للأهل الذين يكون أطفالهم مدرجين في مجموعات الأطفال المعرضين للخطر أو الأطفال الذين يعانون من مشاكل ملحة. والهدف من ذلك هو أن يحصل جميع الآباء والأمهات على دعم التنشئة الوالدية طوال فترة تربية أطفالهم.



يقدم برنامج الأسر القوية التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في أوروغواي إجراءات تدخل أسرية وقائية أولية للمراهقين والشباب بهدف منع السلوكيات المحفوفة بالمخاطر، مثل تعاطي المخدرات، والعُدوان والعنف، وإيذاء النفس والانتحار.

الوصول إلى خدمات الإبلاغ والإحالة: الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

أبلغت الدول الأعضاء عن تزايد تعرض الأطفال للعنف بسبب تدابير العزل والحد من التنقل أثناء الجائحة، وعن الحاجة إلى زيادة فرص الوصول إلى خدمات الإبلاغ والإحالة.



في أنغولا، تم تشغيل الخط الساخن SOS Criança 15015 في حزيران/يونيه 2020 في شراكة مع المعهد الوطني للأطفال، كآلية يمكن الوصول إليها للإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال.



بحلول عام 2019، أنشئت اللجنة الوطنية لرفاه المرأة والطفل، واللجنة المعنية بالمرأة والطفل على مستوى البلديات، في جميع المقاطعات العشرين وفي أربع بلديات في بوتان. وتم إطلاق خط اتصال للمساعدة (1098) للنساء والأطفال الذين يعانون من ظروف صعبة في تشرين الأول/أكتوبر 2018 لتقديم الإرشاد النفسي والخدمات القانونية وخدمات الإحالة بشكل فوري وعلى مدار الساعة.



وأشارت دول أعضاء إضافية، بما فيها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سان مارينو، والسويد، وسيراليون، وماليزيا، ومدغشقر، إلى أهمية الخدمات والخطوط الساخنة المجتمعية كوسيلة لتوفير إمكانية الوصول إلى آليات الإحالة والإبلاغ.

٤ التعليم الجيد



مدارس أكثر أماناً يتيسر للجميع الالتحاق بها: الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة

أبلغت الدول الأعضاء عن الإجراءات المتخذة لتعزيز تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة وضمان بيئات تعليمية أكثر أماناً يتيسر وصول الجميع إليها. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت تقارير عديدة إلى أن الجائحة سلطت الضوء على مسألة الفجوة الرقمية بسبب انتقال الأطفال إلى التعلم من بعد. وعند تناول كيفية سد الفجوة في الوصول إلى الموارد الرقمية، من المهم أيضاً الاعتراف بالمخاطر المتزايدة التي يتعرض لها الأطفال من أشكال العنف على الإنترنت والتصدي لها.



منذ عام 2013، جرى تجديد ما مجموعه 108 000 مدرسة تعليم إلزامي في المناطق الفقيرة في الصين، مما أتاح لجميع الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة في هذه المناطق الالتحاق بالمدارس الابتدائية ورياض الأطفال في قراهم.



في ناميبيا، تجسد المخصصات المرتفعة من الميزانية المرسودة لقطاع التعليم الأولية التي توليها الحكومة لتوفير التعليم الابتدائي المجاني. فقد بدأ تنفيذ الإطار الوطني للمدارس الآمنة في أيلول/سبتمبر 2018. ووضعت سياسة المنح دعماً لمواصلة توفير التعليم الابتدائي والثانوي الشامل المتبع حالياً.



تتناول مناهج التعليم بجميع مراحله في باراغواي النهج القائم على الحقوق، وتعزيز المعاملة الحسنة والمساواة بين الرجل والمرأة، مع التركيز على منع العنف ضد الأطفال والنساء، ومنع العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والقضاء عليها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري النظر في مشروع القانون 134 الذي يُدخل التثقيف في مجال حقوق الإنسان باعتباره أحد تخصصات المناهج الدراسية في النظام التعليمي.



في تونس، تشكل الظروف الاجتماعية الصعبة والفقر السببين الرئيسيين لانقطاع الأطفال عن الدراسة. واقتتحت "مدرسة الفرصة الثانية" في آذار/مارس 2021 لخدمة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 18 عاماً، والذين انقطعوا عن الدراسة دون الحصول على شهادة مدرسية أو مؤهل تدريب مهني. وسيعمّم هذا البرنامج تدريجياً على جميع جهات البلد.



تولي حكومة زمبابوي أولوية لضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع. ف القانون التعليم الذي سنّ مؤخراً (6 آذار/مارس 2021) أدخل تغييرات تتماشى مع الدستور الجديد وأخرى على أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وتشمل التغييرات الرئيسية توفير التعليم الأساسي المجاني لجميع الأطفال، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى المرحلتين الابتدائية والثانوية.



تسجيل المواليد: الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

يمثل تسجيل المواليد مدخلاً إلى مختلف أشكال الخدمات الاجتماعية وحماية الأطفال، مثل نظم الصحة والتعليم والعدالة. ويكون الأطفال غير المسجلين أكثر عرضة للإقصاء من المجتمع. ولاحظت الدول الأعضاء أن الجائحة ترسخ هذه الحواجز مما يزيد من صعوبة حصول غير المسجلين على الخدمات الأساسية.



يمثل التسجيل المتأخر للأطفال بعد الولادة تحدياً جدياً التصدي له في كابو فيردي، حيث سُجلت نسبة 99 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في عام 2019. ويلاحظ أن الحصول على وثائق من قبيل شهادة الميلاد وبطاقة الهوية وغيرها من الوثائق قد يكون صعباً المنال. ويقوم مسؤول السجل المدني بتسجيل المواليد الجدد في المستشفيات أو جناح الولادة بعد الولادة مباشرة، مما يقلص من خطر حدوث تأخير.



حصلت نسبة 11,88 في المائة من الأطفال (الذين تتراوح أعمارهم بين 0-17 عاماً) في إندونيسيا، على شهادات ميلاد في عام 2020. ويكفل قانون إدارة شؤون السكان حرية الحصول على شهادات الميلاد. غير أن أطفال أفقر الأسر المعيشية ما زالوا يعانون من عوائق في تسجيل المواليد. وينزع اتجاه تسجيل المواليد للأطفال دون سن الخامسة ودون السنة الواحدة إلى التباطؤ. ولم تحصل إلا نسبة 2,77 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة على شهادة ميلاد في عام 2020، والنسبة المئوية التي حصلت على هذه الشهادات أقل في المناطق الريفية. وخلال الجائحة، كلفت الحكومة مكاتب التسجيل في جميع أنحاء البلد بإعطاء الأولوية للخدمات الإلكترونية.

نظم العدالة المراعية للأطفال وللاعتبارات الجنسانية: الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة



لا يزال الأطفال الذين يمثلون أمام المحاكم يواجهون صعوبات في بوتان، حيث إن محكمة مقاطعة ثيمبو القضائية هي وحدها التي لديها حاليا هيئة قضائية متخصصة للأسرة والطفل. وتفتقر المحاكم خارج العاصمة إلى الهياكل الأساسية اللازمة لإقامة العدل في مجال قضاء الأطفال. ولسد هذه الثغرة الحرجة، أعدت وكالات قطاع العدل ورقة مفاهيمية عن قضاء الأطفال، تحدد بعض الخطوات الملموسة المزمع القيام بها نحو إقامة نظام قضاء فعال للأطفال. ووضعت أيضا خطة عمل شاملة بشأن قضاء الأطفال.



منذ عام 2014، أنشأ مكتب المدعي العام الكوبي خطا هاتفيا يستخدمه المدعون العامون والموظفون المتخصصون لتقديم التوجيه القانوني وتلقي الشكاوى بشأن قضايا شتى تشمل قضايا العنف، ولا سيما ضد النساء والفتيات.



منذ أيلول/سبتمبر 2020، أنشئت وحدات عملياتية متخصصة في جميع أقسام الشرطة تحقق حصرا في حالات العنف داخل الأسرة. ويهدف إنشاء هذه الوحدات إلى إكساب الشرطة المزيد من التخصص والخبرة فيما يتعلق بحالات العنف داخل الأسرة. وقد تسارع اعتماد التكنولوجيات الجديدة لصالح ضحايا العنف داخل الأسرة والنساء المعرضات للخطر. وتعكف شرطة قبرص على إعداد تطبيق شبكي يهدف إلى زيادة مساعدة ضحايا العنف العائلي.



تقوم الحكومة الدانمركية، في إطار الاتفاق الجديد المتعدد السنوات، بإنشاء وحدة تحقيق وطنية تضم أكثر الكفاءات المتخصصة للشرطة والادعاء العام لتعزيز التحقيقات في الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر والتهریب.



يمثل اكتظاظ المرافق في نظام السجون في إندونيسيا أحد عوامل المخاطر المرتبطة بكوفيد-19، ومع ذلك فقد نفذت عقوبات السجن في حق 1 660 طفلا خلال هذه الفترة. وللتخفيف من هذه المخاطر، أطلق، في حزيران/يونيه 2020، سراح 992 طفلا يمثلون نصف الأطفال المحتجزين والمسجونين. وفيما يتعلق بحماية الأطفال الجانحين، أصدرت الحكومة سياسة تنظم حقوق الأطفال الضحايا والشهود. وبالإضافة إلى حقوق الإنسان الأساسية، تكفل هذه السياسة حصول الأطفال الضحايا والشهود على خدمات إعادة التأهيل الطبي والاجتماعي داخل المؤسسات وخارجها، بما يكفل سلامتهم البدنية والعقلية والاجتماعية، والحصول على المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في قضيتهم.



يقدم معهد الطب القانوني في نيكاراغوا الرعاية القانونية الطبية في عيادة العناية بضحايا العنف التي أنشئت لتيسير الحماية الطبية والنفسية والشخصية للنساء والفتيات والمراهقات ضحايا العنف والتعجيل بتوفيرها لهن. وتمت الموافقة على سلسلة من البروتوكولات لدعم الأطفال أثناء مواجهتهم النظام القضائي.



يركز مجلس المعونة القانونية في سيراليون الذي أنشئ في عام 2015، إجراءات تدخله على تعزيز إمكانية لجوء الفئات المحرومة، بمن فيهم الأحداث، إلى القضاء سواء في الاحتجاز السابق للمحاكمة أو في السجون، وتوفير من يمثلهم قانونياً مجاناً، وتقديم المشورة القانونية والخدمات ذات الصلة إليهم. والأحداث والأشخاص ذوي الإعاقة مؤهلون تلقائياً للاستفادة من هذا البرنامج. واضطلع مجلس المعونة القانونية في سيراليون بعمل حاسم في النهوض برافاه الفئات الضعيفة.

معالجة أشكال وبيئات محدّدة للعنف

تعالج أشكال عديدة من العنف الممارس ضد الأطفال في نواح مختلفة من أهداف التنمية المستدامة ذات الغايات الرئيسية؛ وفيما يلي بعض الأمثلة على كيفية تصدي الدول الأعضاء لهذه الأشكال المختلفة من العنف.



العنف في البيئات التعليمية، بما في ذلك التنمر: الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة



اعتمدت، في قبرص الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف في المدارس وإدارته (2018-2022)، ونفذت برامج وقائية لمكافحة التنمر في 20 مدرسة.



في إطار متابعة الدراسة الاستقصائية العالمية لصحة الطلاب في المدارس ودراسة السلوك الصحي للأطفال في سن الدراسة في عام 2019، كثفت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جهودها بهدف التصدي للتنمر في المدارس. ووضعت اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة والأم والطفل في شراكة مع وزارة التربية والرياضة مبادئ توجيهية وطنية بشأن منع العنف ضد الأطفال في المدارس والتصدي له، وافق عليها نائب رئيس الوزراء في نهاية عام 2020.

العنف الجنساني والعنف العائلي والممارسات الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال:



بالإضافة إلى الأمثلة التالية، أبلغت الدول الأعضاء أيضا عن إصلاحات قانونية تجرم العنف الجنساني والعنف العائلي، فضلا عن الاستراتيجيات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين، مع تسليط الضوء على الصلة بين العنف الجنساني والعنف الممارس ضد الأطفال.



تشمل بعض الجهود الملموسة التي بذلتها حكومة تشاد اعتماد السياسة الوطنية للشؤون الجنسية وخطة عملها الوطنية للفترة 2019-2023؛ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني؛ والقانون الذي يحظر زواج الأطفال؛ وإصدار القرار الذي يجيز إنشاء المحطة الإذاعية "صوت المرأة التشادية" التي يقع مقرها في البيت الوطني للمرأة؛ وخارطة الطريق لمكافحة زواج الأطفال للفترة 2019-2021.



في عام 2019، وفي إطار عمل الحكومة الدانمركية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، جُرم العنف النفسي مثلما جُرم العنف البدني تماماً.



في إطار الجهود الرامية إلى التصدي للفقر المتعدد الأبعاد، تعمل حكومة الجمهورية الدومينيكية على الحد من زواج الأطفال والزواج المبكر. ويحظر القانون 1-21 الذي أصدرته السلطة التنفيذية في 6 كانون الثاني/يناير 2021، على الأشخاص الزواج قبل بلوغ سن 18 عاماً.



ما فتئت مصر توجه الانتباه إلى القضاء على ختان الإناث من خلال اتخاذ إجراءات قانونية، فضلاً عن إذكاء الوعي بهذه المسألة. وأنشئت اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث في أيار/مايو 2019. وتضم من بين أعضائها ممثلين عن الوزارات المعنية والسلطات القضائية والأهمل والكنائس المصرية ومنظمات المجتمع المدني، بالتعاون مع الشركاء في التنمية. وفي عام 2021، وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون يعدل أحكام قانون العقوبات لتشديد العقوبة على ختان الإناث. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق المجلس القومي للمرأة حملة لطرق الأبواب بهدف القضاء على ختان الإناث، شملت 13 مليون شخص. وشملت حملة "أحميها من الختان" التي أطلقها المجلس القومي للمرأة 18 مليون شخص في عام 2020 وحده. وتهدف الحملة إلى تثقيف النساء والأسر في المناطق الريفية والحضرية بشأن مخاطر الختان وآثاره الضارة على رفاه الفتيات.



أجرت إدارة تمكين المرأة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان دراسة عن أثر الجائحة على العنف الجنساني في العراق. وخلصت الدراسة إلى أن الأشكال الرئيسية للعنف الجنساني في العراق هي العنف العائلي والاغتصاب والتحرش الجنسي بالقاصرين والانتحار المرتبط باعتداء الزوج.



في مدغشقر، رفع القانون N2019-008 في كانون الثاني/يناير 2020، سن الزواج إلى 18 سنة لكل من الفتيان والفتيات. وتنتظر لجنة إصلاح النظام الجنائي في مشروع المرسوم الذي ينفذ هذا القانون، وكذلك تنقيح المرسوم المتعلق بإنشاء منصة لمكافحة العنف الجنساني.



بذلت حكومة في ظل اهتمامها بالصلة بين التعليم وزواج الأطفال والعنف الجنساني، جهودا كبيرة لإبقاء الفتيات في المدارس بتوفير التعليم مجانا حتى سن السادسة عشرة، وللتشجيع على استخدام وسائل منع الحمل الحديثة للتخفيف من ارتفاع معدل حمل المراهقات.



في سيراليون، سُن في نهاية عام 2020 مشروع قانون حظر زواج الأطفال الذي يجرم زواج جميع الأطفال. وفي العامين الماضيين، أطلقت حملة "ارفعوا أيديكم عن بناتنا" بمشاركة الزعماء التقليديين والدينيين مشاركة فعالة. ونُقح قانون حقوق الطفل لعام 2007. ويفيد الاستعراض الوطني الطوعي بحدوث نقص حاد في حالات حمل المراهقات، مع الإشادة بعمل الأمانة الوطنية من أجل الحد من حمل المراهقات وبالحملة الإعلامية التي جرى القيام بها.



أنشأت حكومة السويد مركزا وطنيا متخصصا في مجال مكافحة العنف والقمع المتصلين بالشرف. وفي عام 2019، جرى تشديد القواعد المتصلة بالاعتراف بزواج الأطفال الأجانب. وفي عام 2020، سُن قانون يتعلق بزواج الأطفال وفرض حظر على مغادرة البلد بغرض حماية الأطفال المعرضين لخطر زواج الأطفال أو تشويه الأعضاء التناسلية في الخارج. وستُعد الحكومة مؤشرات لمتابعة العنف والقمع المتصلين بالشرف، مما سيمكن من إجراء متابعة وطنية للغاية 5-3 من أهداف التنمية المستدامة.



يحظر دستور زمبابوي لعام 2013 زواج الأطفال، ويوائم مشروع قانون الزيجات المنسق لعام 2018 قوانين الزواج مع الدستور. وما فتئت الحكومة تعمل مع المنظمات الدينية والزعماء التقليديين لإذكاء الوعي بالأحكام الدستورية بهدف إنهاء زواج الأطفال. وقد خرج الزعماء التقليديون ببيان خاص بهم بشأن إنهاء زواج الأطفال يلزم قيادتهم بشأن هذه المسألة.

الاتجار بالأطفال:



في الفترة بين عامي 2015 و 2020، انخفض عدد حالات الإبلاغ بالاتجار بالأشخاص في بوليفيا بسبب الإجراءات المتخذة بشأن التوعية وتحديد الهوية والإبلاغ وتوفير الرعاية والحماية للضحايا. وتكفل بروتوكولات العمل المعمول بها والتنسيق بين المؤسسات خدمات إعادة الإدماج والمتابعة الاجتماعية المقدمة للضحايا، وتدريب ضباط الشرطة والمدعين العامين على التحقيق الميداني في هذه الجرائم.



في مصر، أطلقت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر الجزء الثاني من الحملة القومية "معا ضد الاتجار بالبشر" في عام 2020. وتحت الحملة المواطنون على الإبلاغ عن الجرائم من خلال خطوط الاتصال المباشر للمجلس القومي للطفولة والأمومة، أو المجلس القومي للمرأة، أو المجلس القومي لحقوق الإنسان، أو بإبلاغ السلطات.



أقرت ناميبيا قانونا شاملا يتعلق بالاتجار بالأشخاص في عام 2018 ولوائحه لتنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاودة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.



يعكف المعهد الألماني لحقوق الإنسان على وضع مخطط لوكالات وطنية مستقلة للإبلاغ عن العنف الجنساني والاتجار بالبشر. ووضع الفريق العامل المعني بالاتجار بالبشر لأغراض استغلال العمالة استراتيجية مشتركة في عام 2017 تكفل التنفيذ المطرد للاتفاقيات والاتفاقيات الدولية. وينسق مركز الخدمات الوطنية لمكافحة الاستغلال في العمل والعمل القسري والاتجار بالبشر القيام بأنشطة في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد قانون مكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال. وحُدثت جرائم جنائية جديدة، وتم تشديد العقوبات المرتبطة بها مع دخول هذا القانون حيز النفاذ في عام 2021.



أصدرت إسبانيا قانونا شاملا لمكافحة الاتجار بالبشر بجميع أشكاله، ينص على تدابير لتعزيز الحماية والوقاية التعويضية فيما يتعلق بأشكال العنف هذه.



اعتمدت تونس القانون الأساسي عدد 61 لعام 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والذي يهدف إلى منع جميع أشكال الاستغلال، وبخاصة استغلال النساء والأطفال، ومكافحته. وهو يهدف إلى التشجيع على التنسيق على الصعيد الوطني والتعاون على الصعيد الدولي في هذا المجال. وأنشئت مؤسسة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

العنف ضد الأطفال على الإنترنت:

IV عقد الشراكات
لتحقيق الأهداف



VI السلام والعدل
والمؤسسات
القوية



9 الصناعة والابتكار
والهياكل
الأساسية



لاحظت الدول الأعضاء أن عدة جوانب من حياة الأطفال، بما في ذلك تعليمهم تفاعلهم مع أقرانهم، انتقلت إلى الفضاء الإلكتروني أثناء انتشار الجائحة. وعلى الرغم من تسجيل زيادة كبيرة في نشاط الأطفال على الإنترنت، فإن عددا قليلا فقط من التقارير ذكر التدابير المتخذة لتعزيز حماية الأطفال وحمايتهم أثناء تصفحهم للإنترنت.



في المكسيك، أدخلت إصلاحات على القانون العام المتعلق بتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف والقانون الجنائي الاتحادي لتجريم العنف الرقمي والإعلامي، مع تصنيف جريمة انتهاك العلاقة الحميمة الجنسية.



في سان مارينو، اعتمد القانون رقم 16 المؤرخ شباط/فبراير 2021 "تعديلات على القانون الجنائي - إدراج جريمة النشر غير المشروع للصور أو أشرطة الفيديو الجنسية الصريحة (الانتقام الإباحي)". ويدرج هذا القانون جريمة محددة تتعلق بالنشر غير المشروع للصور أو مقاطع الفيديو الجنسية الصريحة التي يشار إليها غالبا باسم "الانتقام الإباحي".

العمل اللائق
ونمو الاقتصاد

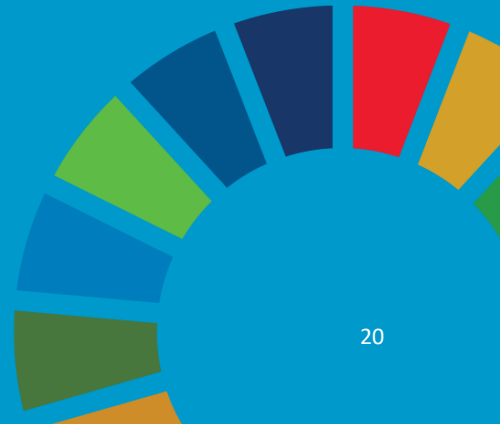


عمل الأطفال: الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة

مما يبعث على التفاؤل أن المزيد من الدول الأعضاء أبلغت عن عمل الأطفال في استعراضاتها الوطنية الطوعية لعام 2021. وتشير أحدث التقديرات العالمية إلى أن الاتجاه في عمل الأطفال يتزايد لأول مرة منذ عقدين (). وأبلغت الدول الأعضاء عن اتجاهات عمل الأطفال، فضلا عن المبادرات الرامية إلى التصدي لها.



يشكل عمل الأطفال وإهمالهم الشكّلين الرئيسيين للعنف ضد الأطفال المبلغ عنهما في أنغولا. والحكومة ملتزمة باتخاذ تدابير للقضاء على السخرة والأشكال الحديثة من الرق والاتجار بالبشر. وتهدف الحكومة إلى تأمين الإطار القانوني لحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم وإنهاء جميع أشكال عمل الأطفال بحلول عام 2025.





في عام 2019، شاركت نسبة 39 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 عاماً، في تشاد، في نشاط اقتصادي أو مهمة منزلية، مقارنة بنسبة 51,5 في المائة في عام 2015. ويعكس هذا الانخفاض تقدماً كبيراً في القضاء على عمل الأطفال، بما في ذلك الرصد والتنفيذ الوثيقان جداً لتدابير الإنفاذ من جانب السلطات العامة. وكانت معدلات الفتيات العاملات في مجال عمل الأطفال أعلى منها لدى الفتيان، كما كانت معدلات أعلى في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. وتشمل الجهود المتزايدة تجريم الاتجار بالبشر رسمياً في عام 2018، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل.



جرى تفعيل استراتيجيات عديدة لإنهاء جميع أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تنفيذ نظام المعلومات المتكامل لتسجيل عمل الأطفال وأسوأ أشكاله والقضاء عليه تحت قيادة وزارة العمل في كولومبيا. ويوفر هذا النظام إطاراً أساسياً لصياغة استجابة مشتركة بين المؤسسات لهذه المسألة. ومن خلال هذا النظام، سُجل حوالي 1 134 000 طفل ومراهق عانوا من انتهاكات حقوقهم في عام 2020.



في مدغشقر، تبذل جهود لإنهاء عمل الأطفال منذ عام 2016 عن طريق القيام بأنشطة مختلفة مثل بناء القدرات في 32 بلدية في منطقة سافا، وتنظيم حملة مكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2018-2020، وعقد دورات تدريبية لفائدة مدربي العمل تتعلق بالإطار القانوني الجديد والتعاون مع التحالف المعني بالغاية 7-8 من أهداف التنمية المستدامة، وهي شراكة عالمية لتحقيق الغاية 7-8.



سجلت الدراسة الاستقصائية المتعلقة بعمل الأطفال لعام 2017 انخفاضاً كبيراً في انتشار عمل الأطفال من نسبة 4,44 في المائة عام 2013 إلى نسبة 3,29 في المائة عام 2017. وأثناء هذه الفترة، أدخلت الحكومة سياسة التعليم المجاني الجيد، ودعت الأهل إلى العزوف عن إرسال أطفالهم للتجارة في الشوارع وغير ذلك من أشكال العمل. وقد بذلت الحكومة جهوداً على الصعيد المحلي لزيادة تثبيط عمل الأطفال والتشجيع على التعليم، واشتركت في رصد هذه الجهود وحدات دعم الأسرة في الشرطة ووزارة الرعاية الاجتماعية. وانصب التركيز بصورة خاصة خلال الفترة 2019-2021 على مناطق التعدين والنوادي الليلية.



في تشرين الأول/أكتوبر 2019، تم التصديق في تونس على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، ودخلت حيز التنفيذ في شباط/فبراير 2020. ومنذ عام 2018، وُضع برنامج تجريبي بشأن نظام الرصد والتنسيق في ولايتين؛ وأطلقت أيضاً حملات توعية مختلفة لإنهاء عمل الأطفال.

حماية الأطفال الذين يعيشون أوضاعاً هشة

أبرزت الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021 أشكالاً مختلفة من العنف ضد الأطفال، فضلاً عن تعرض الأطفال للعنف في بيئات مختلفة وكيفية تصدي الحكومات لهذه الأشكال من العنف. ونعرض في الفرع التالي أمثلة عن الأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة أو المعرضين لخطر العنف المتزايد مثل تغير المناخ، والأطفال المتنقلين، والأطفال المهاجرين، والأطفال ذوي الإعاقة، وأطفال الشعوب الأصلية، والأطفال المنتمين إلى أقليات إثنية أو عرقية، والأطفال المنتمين إلى فئات الأقليات الجنسية.

الهجرة الآمنة والمنظمة: الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة

في عام 2021، بدأت حكومة كولومبيا تنفيذ النظام الأساسي المتعلق بالحماية المؤقتة للمهاجرين الذي يتيح للمهاجرين من فنزويلا تغيير مركزهم من مركز المهاجرين المشمولين بالحماية المؤقتة إلى مركز المهاجرين الشرعيين. وتحدد هذه السياسة حقوق المهاجرين وواجباتهم، وأدوات أفضل لتحديد الهوية، والاندماج في حياة منتجة، وتحسين تصميم السياسات العامة وتوجهاتها.

تشكل حماية المهاجرين وطالبي اللجوء ورفاههم وإدماجهم الاجتماعي أولويات رئيسية لدى الحكومة القبرصية. وتوفر مشاريع صندوق اللجوء والهجرة والاندماج الحماية الاجتماعية للقاصرين غير المصحوبين وطلبي اللجوء. وتعمل مراكز إعلام المهاجرين بمثابة محطة جامعة لتقديم الخدمات والتوجيه بشأن الإسكان، والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، ودعم الأسرة، وملء الاستمارات الرسمية، والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. وتعمل المراكز على تيسير الحصول على الخدمات والتوجيه/المشورة والدعم الاجتماعي والنفسي فضلاً عن رعاية الأطفال. ويجري تناول مسألة الحصول على التعليم الشامل والعادي وغير القائم على الفصل من خلال سياسة تعليمية محسنة تهدف إلى تيسير إدماج الطلاب المنتمين إلى أسر مهاجرة في النظام التعليمي.

بين عامي 2018 و 2020، ارتفع عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يمثلون أكثر من 45 جنسية، والمسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين في تونس بنسبة 500 في المائة. وأصدرت الحكومة منشوراً في أيار/مايو 2019 يسمح للاجئين المسجلين لدى المفوضية بالحصول على الخدمات الأساسية مثل المأوى والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

وتناولت دول أعضاء أخرى، بينها أنغولا وأوروغواي وتايلند وتشاد وناميبيا، هذه المسألة في تقاريرها أيضاً.



تغير المناخ: الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة



تؤثر الحالة البيئية في مدغشقر، بما في ذلك الصدمات المتكررة الناتجة عن الأحوال الجوية مثل موجات الجفاف، في الأطفال وتدفعهم إلى العمل، ولا سيما في المناطق الجنوبية. وتعمل نسبة تناهز 50 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 17 سنة في شكل من أشكال العمل، مما يحرمهم من التعليم المدرسي الذي يؤثر في نموهم العقلي والبدني والاجتماعي.



تتولى لجنة تايل تيل إيو (Tile Til Eo Committee) الإشراف على تصدي الجمهورية لتغير المناخ والحد من مخاطر المناخ والكوارث في جزر مارشال. ويجري عمل هذه اللجنة من خلال وفرق ومجموعات عمل حسب الاقتضاء. وتشمل فرق العمل المعنية بالتخفيف والتكيف قضايا المرأة والمسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان، وبناء القدرات، وتمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ، والشباب والأطفال. وتقدم اللجنة التوجيه والمشورة بشأن تخطيط السياسات والاستجابات الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمناخ لعام 2050.



تؤكد حكومة تونس في استعراضها الوطني الطوعي أهمية التثقيف في المسائل البيئية، بما في ذلك إنشاء نواد بيئية تستهدف 13 000 طفل.

الأشكال الأخرى من التعرض للعنف



يخدم برنامج التنمية الشاملة لجميع مناطق الاستقبال في "المنطقة الجنوبية" الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة، بمن فيهم أبناء الشعوب الأصلية واللاجئون والنازحون والعائدون في مختلف مناطق تشاد، ويجمع بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية.



في كولومبيا، أدرج، لأول مرة، ميثاق إدماج جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية الوطنية التي تنص على إجراءات محددة على المدى المتوسط من حيث التعليم والإدماج المنتج، فضلا عن الوصول إلى البيئات المادية والنقل والمعلومات.



أشار التقييم الذي أجرته المائدة المستديرة للجهات المتعددة صاحبة المصلحة إلى أن واحدا من كل ستة أطفال ومراهقين أجانب (نسبة تقارب 16 في المائة) غير مسجل في المدارس في اليابان، وهو وضع قد يزيد من تفاقمه جائحة كوفيد-19.



في نيكاراغوا، أُقرَّ قانونان وسبعة مراسيم تشريعية تهدف إلى زيادة فرص الحصول على التدريب على المهارات التقنية والمهنية لاكتساب عمل لائق وتنمية قدرات الشباب والكبار على مباشرة الأعمال الحرة. وتضمن هذه الصكوك المساواة في الحصول على جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للضعفاء، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة وأبناء الشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة.



يتعرض الأطفال والشباب الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة لمخاطر إقصاء كبرى من مجالات اجتماعية هامة. وقد بذلت حكومة النرويج جهوداً عديدة لتعزيز تكافؤ الفرص بين الأطفال والشباب. ففي خريف عام 2020، قدمت الحكومة استراتيجية تركز على زيادة مشاركة الأطفال والشباب والآباء في الأسر المنخفضة الدخل في رياض الأطفال والمدارس وبرامج ما بعد المدرسة والأنشطة الترفيهية. ويمكن أن تؤدي زيادة المشاركة في هذه المجالات إلى تجنب توريث الجيل القادم الفقر والإقصاء من المجتمع.



في إسبانيا، تُتخذ تدابير لصالح الفئات الضعيفة، بما في ذلك إصلاح اللوائح التي تساند إدماج الأطفال والمراهقين غير المصحوبين عندما يبلغون سن الرشد.



أحرز مجلس الشباب التايلندي تقدماً في الجهود الرامية إلى حماية الأطفال من حمل المراهقات في جميع المقاطعات عن طريق إذكاء الوعي على الصعيد المحلي. وقد ساعد ذلك على خفض معدلات حمل المراهقات. وساعد مجلس الشباب أيضاً على تنظيم جمعية شبابية لمناقشة حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنس بما يتيح لشباب هذه الشريحة تقديم توصيات لوضع السياسات من أجل تعزيز المساواة الجنسانية في تايلند.

البيانات

لاحظت الدول الأعضاء الحاجة إلى وضع بيانات مصنفة وتتسم بدقة أكبر لتعزيز تدابير الوقاية والاستجابة لحماية الأطفال من العنف.



في أنتيغوا وبربودا، يقود المكتب الوطني للإحصاء عملية إنشاء آليات لاستخراج البيانات من أجل وضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للمساعدة على وضع إطار لرصد وتقييم تنفيذ هذه الأهداف بالتعاون مع الوزارات والوكالات الحكومية المعنية، فضلاً عن الشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني.



منصة ديوا (Dewa) هي لوحة معلومات متكاملة لرصد مؤشر إجمالي السعادة الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة، والتقدم الإنمائي الوطني في بوتان. وتتيح المنصة إجراء تحليل لحالة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وكذلك للوضع الحالي للثغرات في البيانات ومدى توفرها. وتهدف لوحة المعلومات إلى الجمع بين البيانات الموحدة عبر طيف واسع، بما في ذلك البيانات المحدثة للمؤشرات في الخطة الخمسية الثانية عشرة، ومجالات النتائج الرئيسية الوطنية، وإجمالي السعادة الوطنية.

البيانات



أجريت الدراسة الاستقصائية الوطنية للتجربة الحياتية للأطفال والمراهقين لعام 2018 في إندونيسيا إلى جانب دراسة مماثلة عن المرأة. وخلصت هاتان الدراستان الشاملتان لعدة قطاعات إلى أن العنف ضد الأطفال والعنف ضد المرأة هما من المشاكل الحادة التي أثرت في العديد من النساء والأطفال. وخلصت الدراستان إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء وفتيات تتراوح أعمارهن بين 15 و 64 سنة قد تعرضن للعنف البدني أو الجنسي في مرحلة ما من مراحل حياتهن. وعلاوة على ذلك، خلصت الدراستان إلى أن نسبة 62 في المائة من الفتيات ونسبة 7,61 في المائة من الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 17 سنة تعرضوا للعنف. وتقوم الحكومة حاليا بتحليل البيانات المستمدة من الدراستين للحصول على معلومات عن الأسباب والمخاطر والعوامل الوقائية لتسترشد بها البرامج والسياسات.



ستستحدث وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري في تايلند قاعدة بيانات عن العنف ضد الأطفال والنساء والأسر في إطار مشروع البيانات الضخمة للأسرة، الذي سيكون قاعدة البيانات المركزية للخدمات الأسرية التي تربط بين جميع الوكالات المعنية.



بعض الأفكار الختامية

أحرز تقدم كبير نحو إعمال حقوق الطفل منذ اعتماد خطة عام 2030، لكن الجائحة تهدد بتأخير المكاسب التي تحققت أو حتى بعكس مسارها. وفي سياق تقييمنا لإجراءات التصدي للجائحة حتى الآن ومحاولتنا النظر إلى المستقبل، يجب اعتبار مرحلة "إعادة البناء على نحو أفضل" فرصة لإرساء عقد اجتماعي جديد لا يركز على البالغين فحسب، بل يركز أيضا على الأطفال، ويمهد الطريق لاقتصادات أكثر استدامة وقدرة على الصمود ويعزز تنمية رأس المال البشري.

والأفكار التالية مستقاة من تواصلنا مع الدول الأعضاء وقراءتنا للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021 التي ركزنا فيها على الروابط بين أهداف التنمية المستدامة وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف؛ وكيفية استجابة الحكومات لتحديات التصدي للعنف قبل الجائحة وأثناءها؛ وكيفية عمل النهج المتكامل للوقاية والاستجابة.

ضرورة اتباع نهج متكامل إزاء رفاه الأطفال

يواجه الأطفال مختلف مخاطر العنف في جميع البيئات. وتعني المجموعة الواسعة من دوافع العنف ومظاهره أنه مرتبط بجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؛ ولذلك، فإن اتباع نهج متكامل في معالجة أهداف التنمية المستدامة أمر أساسي للقضاء على العنف ضد الأطفال. ويتطلب ذلك ضمان تقديم خدمات متكاملة وشاملة لعدة قطاعات تتضمن خدمات رعاية الأطفال والتطعيم والرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة النفسية، والعدالة ودعم الأسرة، فضلا عن الحماية الاجتماعية للأطفال ولمقدمي الرعاية لهم. ومن الأهمية بمكان أن تُدمج أطر السياسات العامة التي تتناول حماية الأطفال من العنف في خطط التنمية الوطنية بشكل كامل.

وهناك ممارسات وإنجازات جيدة بشأن الكيفية التي يمكن بها لنهج متكامل أن يعزز حماية الأطفال ورفاههم لم تدرجها الدول الأعضاء في استعراضاتها الوطنية الطوعية. ونأمل أن تنتهج الدول الأعضاء، من خلال تسليط الضوء على أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة والجهود التي تبذل للتصدي للعنف ضد الأطفال وتعزيز بيئة توفر لهم الحماية، من جهة، وأهمية اتباع نهج متكامل للتصدي للعنف، من جهة أخرى، على تقديم تقارير عن هذه المبادرات في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تجريها في إطار التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 برمتها.



تسليط الضوء على الجهود الرامية إلى منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والتصدي لها

يتزايد عدد الحكومات التي تبلغ في استعراضاتها الوطنية الطوعية عما تحرزه من تقدم في مجال القضاء على العنف ضد الأطفال، مثل زواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وعمل الأطفال، والاتجار بالأطفال. وتجدر الإشارة إلى أن العنف يحدث في سلسلة متصلة سواء على الإنترنت أو خارجه.

ويمكن لطفل واحد أن يتعرض لأشكال متعددة من العنف في بيئات مختلفة. وينبغي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها أن يعكس النطاق الكامل للعنف الذي يتعرض له الأطفال.

حماية أكثر الفئات ضعفا

حددت دول أعضاء عديدة محنة الأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة (مثل الأطفال المتنقلون، والأطفال الذين يعيشون في الشوارع، والأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال المنتمون إلى جماعات الأقليات العرقية واللغوية والأقليات من الشعوب الأصلية، والأطفال المنتمون إلى الأقليات الجنسية) وسلطت الضوء عليها، ولكن لم يكن هناك سوى عدد محدود من التقارير التي تفيد بما يجري القيام به لمعالجة وضعهم وتعزيز البيئة التي توفر لهم الحماية. ونشجع الدول الأعضاء على تبادل إجراءاتها وخبراتها في مجال التعامل مع الأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة في استعراضاتها الوطنية الطوعية.

أهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية

أشار العديد من الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021 إلى التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الإقليمية أو الهيئات الحكومية الدولية في معالجة المسائل المتصلة بالعنف ضد الأطفال، لا سيما في الدراسات المشتركة وتجميع البيانات. وتابع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال جميع منتديات التنمية الاجتماعية الإقليمية لعام 2021، وأعرب عن تفاؤله حيال الاهتمام الذي يحظى به تبادل الممارسات الجيدة والمعارف بشأن قضايا الأطفال مع الدول الأعضاء.

نهج شامل للأمم المتحدة بأكملها

لاحظ مكتب الممثلة الخاصة أيضا الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه اتباع نهج على نطاق المنظومة لدعم إعداد الاستعراض الوطني الطوعي على الصعيد الوطني. وعندما يعمل فريق الأمم المتحدة القطري بأكمله معا (حيثما يوجد) لدعم الحكومة المضيفة لضمان التركيز على الأطفال، فإنه يحدث فرقا هاما في عملية الاستعراض والإبلاغ عنها.



الأطفال هم فئة متميزة لها حقوق متميزة

يجب أن نضمن أن قضايا الأطفال بوصفهم فئة متميزة تحتل مكانة عالية في الخطط العالمية والإقليمية والوطنية. ومع التشديد على أهمية نهج دورة الحياة، فإن للأطفال احتياجات متميزة وهم أصحاب حقوق قانونية متميزة. ويجب أن نضع دائما في اعتبارنا أن الأطفال هم الصغار في السن الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما. وينبغي للاهتمام بالشباب وإبراز دورهم على نحو متسق أن ينعكس من خلال الاهتمام بالأطفال وإبراز دورهم على نحو متسق. وينبغي لنا أن نتوخى تحديد الفئة المقصودة عند الإشارة إلى "الأطفال" وإلى "الشباب" لأن ذلك يساعد على تتبع مختلف معدلات التقدم والتنمية والتحديات المصادفة في جميع مراحل دورة الحياة.

يظل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال على استعداد لتقديم المساعدة والدعم إلى جميع الدول الأعضاء فيما تضرط به من أعمال من أجل تحقيق رؤية خطة عام 2030 المتمثلة في عالم يعيش فيه الأطفال دون خوف ودون عنف

عقد من <<< العمل

ملحق

أتمنى

أتمنى

أتمنى

تفاهم

عدالة

حماية

الأطفال بوصفهم عوامل تغيير
مشاركتهم النشطة في الاستعراض الوطني الطوعي

مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني
بالعنف ضد الأطفال



العنف لا يمكن تبريره
كافة أشكال العنف ضد الأطفال يمكن منعها.



إن عملية الاستعراض الوطني الطوعي هي فرصة لإشراك ليس الشباب فحسب، بل أيضا الأطفال بوصفهما الجيل الحالي والجيل المقبل من عوامل التغيير لبناء عالم صحي وآمن وعادل وشامل للجميع وقادر على الصمود، مع الحفاظ على الأطفال في مأمن من الأذى وعدم ترك أحد خلف الركب.



تتوخى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحقيق "عالم يستثمر في أطفاله وينمو فيه كل طفل بعيدا عن إفساد العنف والاستغلال"¹. وتؤكد أيضا أن "الأطفال والشباب إناثا وذكورا هم عوامل التغيير الحاسمة"، وأنهم سيجدون في أهداف التنمية المستدامة "مجالا يواجهون من خلاله قدراتهم اللامتناهية في إطار سعيهم الدؤوب إلى إيجاد عالم أفضل"².

إن عملية الاستعراض الوطني الطوعي هي فرصة لإشراك ليس الشباب فحسب، بل أيضا الأطفال بوصفهما الجيل الحالي والجيل المقبل من عوامل التغيير لبناء عالم صحي وآمن وعادل وشامل للجميع وقادر على الصمود، مع الحفاظ على الأطفال في مأمن من الأذى وعدم ترك أحد خلف الركب.

وركزت الأفكار حول الإبلاغ في الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021 التي طرحها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال على كيفية قيام الدول الأعضاء بالإبلاغ عن القضايا المتعلقة بالعنف ضد الأطفال في استعراضاتها الوطنية الطوعية.

وفي هذه الوثيقة المرفقة، تسلط الضوء على بعض الأمثلة المستقاة من الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021 والتي توضح كيف تقوم الدول الأعضاء بإشراك الأطفال في عملية الاستعراض الوطني الطوعي التي تجريها، وكذلك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونقدم بعض النصائح العملية حول هذا الموضوع لتسترشد بها الدول الأعضاء التي تعد استعراضاتها الوطنية الطوعية في عام 2022 وما بعده.

وآمل أن يؤدي تبادل هذه الأمثلة والأدوات إلى تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز مشاركة الأطفال بصورة أكثر منهجية في بناء عملية للاستعراض الوطني الطوعي تكون أكثر مراعاة للأطفال وفي التنفيذ المركّز على الأطفال لخطة عام 2030. وأعتقد أن الأطفال، بوصفهم عوامل تغيير من أجل عالم أفضل، يجب أن يضطلعوا بدور نشط في هذه العملية.

نجاحا معلا مجيد

الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

مشاركة الأطفال في عملية الاستعراض الوطني الطوعي

في كل عام، يذكر عدد متزايد من الاستعراضات الوطنية الطوعية مشاركة الأطفال في عملية إعداد التقرير. وفي عام 2021، أفاد حوالي نصف الاستعراضات بأن الأطفال شاركوا في إعدادها بطرق مختلفة.

وتتضمن الفروع التالية أمثلة من الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021 التي أبلغت فيها الدول الأعضاء عن كيفية مشاركة الأطفال في عملية الاستعراض، وهي: تبادل الآراء حول الأساليب مثل الدراسات الاستقصائية واستطلاعات الرأي؛ والاجتماعات الإلكترونية أو الحضورية، بما في ذلك مجموعات التركيز، والتواصل مع صانعي القرارات، مثل الهيئات التشريعية الوطنية؛ والمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة.

ومن المهم الإشارة إلى أن الأمثلة الواردة في هذا الموجز ليست شاملة ولا تتضمن سوى الحالات التي يمكن أن نجد فيها بعض التفاصيل عن كيفية مشاركة الأطفال (دون سن 18) بنشاط في هذه العمليات. ولاحظنا أيضا في قراءتنا للاستعراضات الوطنية الطوعية أن هناك أمثلة أخرى تشير فقط إلى "الشباب" أو "صغار السن" دون تحديد الفئة العمرية.

أسلوب المشاركة: الدراسات الاستقصائية واستطلاعات الرأي

تشكل الدراسات الاستقصائية واستطلاعات الرأي وسيلة معترفا بها لجمع وجهات النظر من مجموعة واسعة وعدد كبير من الأطفال. وأبلغت عدة دول أعضاء عن تجربتها في استعراضاتها الوطنية الطوعية.



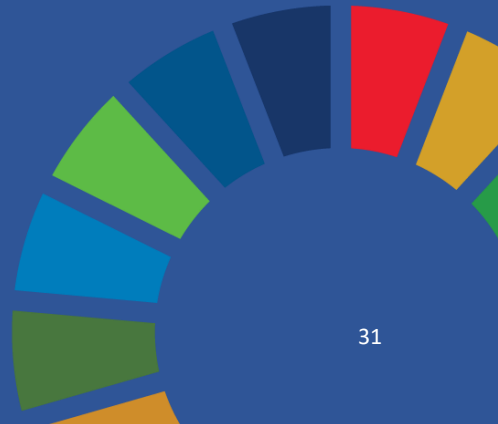
ففي سيراليون، أجري في أيار/مايو 2021 استطلاع للرأي باستخدام منصة U-Report³ تناول تصورات الأطفال والشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 35 عاما) بشأن أثر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد. وركزت الدراسة الاستقصائية على الأهداف 3 و 4 و 8 و 13 و 16. واستكملت نتائج هذه الدراسة الاستقصائية الشهادات التي جمعت من أدوات أخرى بشأن نفس الأهداف.



وأفادت أوغندا بأن استطلاع الرأي الذي أجرته في عام 2020 عبر منصة U-Report، مع الأخذ في الاعتبار تبادل الخبرات المكتسبة من السنوات السابقة، جمع 23 324 ردا من الأطفال والشباب حول آرائهم بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأظهرت النتيجة أن 60 في المائة من الأطفال والشباب الذين أجابوا على استطلاع الرأي تعرضوا لشكل من أشكال العنف في العامين الماضيين.



وفي السويد، أجرت وزارة الخارجية ورابطة الأمم المتحدة السويدية والمجلس الوطني لمنظمات الشباب السويدية دراسة استقصائية لجمع أصوات الأطفال والشباب حول الكيفية التي ينبغي للعالم أن يحقق فيها أهداف خطة عام 2030. وتم نشر الدراسة الاستقصائية على مواقع التواصل الاجتماعي في حملة تحت هاشتاغ #Iraisedmyvoice. بالإضافة إلى ذلك، أبلغت السويد أيضا عن حلقة عمل نظمت لطلاب المدارس في المرحلة الثانوية العليا والشباب لمناقشة الحلول المتعلقة بقضايا الصحة والمساواة بين الجنسين والمساواة والمناخ والتنوع البيولوجي.



مشاركة الأطفال في عملية الاستعراض الوطني الطوعي



وفي زمبابوي، شكلت البلاغات الخطية التي تبين مشاركة منظمات المجتمع المدني جزءا هاما من عملية الاستعراض الوطني الطوعي. واعتمد الفريق المرجعي لمنظمات المجتمع المدني لوحة نتائج استطلاع آراء الناس، وهي أداة People's Scoreboard، لجمع المعلومات من أكثر من 80 منظمة، بما في ذلك المنظمات التي تعمل مع الأطفال

أسلوب المشاركة: الاجتماعات ومجموعات التركيز مع الأطفال

أبلغت الدول الأعضاء عن الكيفية التي اجتمعت بها مع الأطفال وأجرت حوارات معهم، مستخدمة في كثير من الأحيان المنابر الإلكترونية أثناء الجائحة، للاستماع إلى وجهات نظرهم وآرائهم بشأن المسائل المتعلقة برفاهم وبأهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك عقد اجتماع مخصص لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي وغيره من النهج الأكثر تنظيما التي تنطوي على التواصل المستمر مع الأطفال، مثل برلمانات الأطفال. وترد فيما يلي أمثلة قليلة ذكرت فيها بعض التفاصيل حول مشاركة الأطفال.



يتألف مجلس الأطفال والشباب في الجمهورية التشيكية من أكثر من 100 منظمة للأطفال والشباب. وفي نيسان/أبريل 2021، اجتمعت مجموعة تركيز تابعة للمجلس في إطار عملية الاستعراض الوطني الطوعي. وشكلت نتيجة مناقشة مجموعة التركيز، بما في ذلك الاقتباسات من المشاركين، جزءا من التقرير. وساهم المجلس أيضا في الاستعراض عن طريق توفير معلومات تستند إلى بياناته ودراساته الاستقصائية وأنشطته.



وفي إندونيسيا، أجريت سلسلة من مناقشات مجموعات التركيز مع ممثلين من الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال والشباب. وعقدت أيضا مشاورات واجتماعات إعلامية بشأن أهمية منظور حقوق الإنسان بدعم من مفوضية حقوق الإنسان.



وفي باراغواي، نُظمت مناقشة مع العديد من أصحاب المصلحة في شكل افتراضي في نيسان/أبريل 2021 بحضور 110 مشاركين، بينهم أطفال ومراهقون وخبراء وطنيون من مختلف القطاعات. ونظم هذا الاجتماع في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسف ووزارة الأطفال والمراهقين.



وفي إسبانيا، نظمت وزيرة الدولة لخطة عام 2030، بالاشتراك مع مكتب اليونسف في إسبانيا، مشاورة مع الأطفال لمعرفة شواغلهم وإدماجها في استراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، عُقدت مشاورات خلال الاجتماع الحكومي السادس لمجالس المشاركة المحلية، شارك فيه 192 طفلا تتراوح أعمارهم بين 8 سنوات و 17 سنة من 16 إقليما يتمتع بالحكم الذاتي. ونتيجة للمشاورات، قُدم إلى الحكومة بيان الأطفال والمراهقين لعام 2020، الذي يعكس أصواتهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بكيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

مشاركة الأطفال في عملية الاستعراض الوطني الطوعي



وفي تونس، عقدت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، ومرصد حماية حقوق الطفل، وشركاء آخرون، دورة استثنائية لبرلمان الأطفال في نيسان/أبريل 2021. وشارك في الاجتماع 25 برلمانيا من الأطفال من المحافظات الخمس وقيادة الجهات الشريكة المنظمة. وطلب من كل برلماني طفل أن يعرض أفكاره بشأن تونس التي يحلم بها. وفي الاجتماع، اطلع الأطفال على خطة عام 2030 وتبادلوا أيضا وجهات نظرهم التي أدرجت في الاستعراض الوطني الطوعي. وينفذ البرلمانيون الأطفال مشاريع تتعلق بكيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 1 و 3 و 4 و 5 و 8 و 16 في مجتمعاتهم المحلية خلال ولايتهم.



وبالمثل، في ناميبيا، تمت استشارة البرلمانيين الأطفال من جميع المناطق بشأن أهداف التنمية المستدامة في تموز/يوليه 2021. ونُظمت المشاورة بدعم من اليونسيف، وبحضور الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال. وشارك برلماني من الأطفال في العرض الذي قدمه المدير العام للجنة التخطيط الوطنية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وذكرت بلدان أخرى المشاورات وأوجه التواصل مع الشباب أو صغار السن في إطار عملية الاستعراض الوطني الطوعي أو عمليات صنع القرار على نطاق أوسع، على الرغم من أنه لم يكن واضحا في بعض الحالات ما إذا كان ذلك يشمل من تقل أعمارهم عن 18 سنة.

أسلوب المشاركة: في الأمم المتحدة وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021، شارك الأطفال والشباب في وفود العديد من الدول الأعضاء. وشارك أحد الممثلين الشباب في العرض الذي قدمته كل من الجمهورية التشيكية وناميبيا لاستعراضيهما الوطنيين الطوعيين.

ولاحظنا أيضا أمثلة أخرى عن مشاركة الأطفال في مؤتمرات الأمم المتحدة وغيرها من المؤتمرات الدولية في إطار الوفد الوطني.

ويمكن أن تكون دعوة ممثلي الأطفال الذين تم التشاور معهم أثناء عملية الاستعراض الوطني الطوعي في إطار الوفد الرسمي إلى المنتدى السياسي إجراء من إجراءات المتابعة.

اتخاذ الأطفال إجراءات للنهوض بأهداف التنمية المستدامة

حددت قراءتنا للاستعراضات الوطنية الطوعية أمثلة قليلة فقط تم فيها الاعتراف بإسهام الإجراءات التي يتخذها الأطفال في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ووجدنا أمثلة محدودة على الإجراءات التي تسهم في تحقيق الغايات المتعلقة بأشكال محددة من العنف ضد الأطفال ودوافعه من أهداف التنمية المستدامة.

ونحن نعلم أن المزيد من الأطفال يتخذون إجراءات في جميع أنحاء العالم، ولكن لا يتم دائما إدراجها في الاستعراضات الوطنية الطوعية. ونأمل أن يتم الاعتراف بشكل أكبر بالإجراءات التي يتخذها الأطفال فيما يتعلق بكيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار عملية التنفيذ وأن يتم تدوينها في عملية الاستعراض الوطني.

دعم السلامة النفسية



في أوروغواي، تم وضع نظام دعم الأقران من خلال التحدي الرقمي هاشتاغ #MiFórmula، الذي شجع المراهقين على تبادل استراتيجياتهم مع أقرانهم لمكافحة العزلة أثناء الجائحة.

تغير المناخ



في النرويج، أنشأت منظمة Eco-Agents في عام 2015 فريق الأطفال المعني بتغير المناخ، بهدف توفير مساحة للأطفال لإيصال آرائهم إلى صانعي القرارات والتأثير على قدرتهم على تحديد مستقبلهم. واجتمع الفريق بممثلين عن البرلمان والحكومة للتعبير عن وجهات نظر الأطفال بشأن القضايا البيئية. وفي كل عام، يقدم تقرير عن عملهم إلى صانعي القرارات في الداخل والخارج. ويشارك ممثلو الفريق في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ. ويُطَمَح، على المدى الطويل، إلى "إنشاء فريق دولي معني بتغير المناخ لفائدة الأطفال، يتألف من أطفال من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة".

التعرف على أهداف التنمية المستدامة:



أبلغت المكسيك عن برنامج "Yo por los 17"، وهو برنامج تدريبي حول أهداف التنمية المستدامة والمهارات القيادية لأطفال المدارس والشباب، نظمتها هيئة تعبئة الشباب. وساهمت أعمال الترويج للبرنامج في اتخاذ مبادرة لإصلاح القانون العام بشأن تغير المناخ عُرضت على مجلس الشيوخ.

اتخاذ الأطفال إجراءات للنهوض بأهداف التنمية المستدامة

قيام مزيد من الأطفال بالتحرك

أشارت المعلومات التي جُمعت بشأن عملية وضع الخرائط التي أجراها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى تحرك الأطفال لمعالجة القضايا من حولهم والتي تتعلق أيضا بكيفية تنفيذ هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة.

ولقد أطلعنا منظمات الأطفال والأطفال أنفسهم على تحركهم للتصدي لمختلف أشكال العنف ضد الأطفال ودوافعه، في مختلف البيئات، على شبكة الإنترنت وخارجها، بما في ذلك العقوبة الجسدية، والعنف الجنساني، والاعتداء والعنف الجنسي، والعنف العاطفي والنفسي، وزواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وعمل الأطفال، والاتجار بالأطفال، على سبيل المثال لا الحصر. ويرفع الأطفال أيضا أصواتهم في جميع أنحاء العالم ويقومون بالتحرك في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي لتغير المناخ.

وفي إطار هذه التحركات، يقدم الأطفال الدعم لأقرانهم، ويعلمون ويدربون بعضهم البعض، ويزيدون الوعي لدى الجمهور على نطاق أوسع، ويتعاونون مع حكوماتهم لبناء عالم أفضل وأكثر أمانا وعدلا للجميع.

وندعوكم للاطلاع على المزيد فيما يتعلق بالأطفال الذين يقومون بهذه التحركات في اثنين من منشوراتنا: (الأطفال كعوامل للتغيير الإيجابي) [Children as agents of positive change](#) : و(عندما يأخذ الأطفال زمام المبادرة). [When children take the lead](#).



بعض الأفكار النهائية حول مشاركة الأطفال في عملية الاستعراض الوطني الطوعي

الأطفال خبراء في قضايا الأطفال ورفاههم. وإن مرونة الأطفال وقوتهم ودورهم القيادي لدعم بعضهم البعض وأسرتهم ومجتمعاتهم المحلية في أوقات الأزمات أمر رائع. فالأطفال يزخرون بالإبداع والنشاط ويوجهونهما نحو إيجاد عالم أفضل. ومن الأهمية بمكان أن يواصل مكنتي، في إطار أعماله، إبراز دور الأطفال كجهات فاعلة في التغيير الإيجابي.

وتؤدي قراءتنا للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021 المتعلقة بمشاركة الأطفال إلى الأفكار التالية، مع التركيز على كيفية تعزيز وتنظيم مشاركة الأطفال لجعل عملية الاستعراض الوطني الطوعي أكثر مراعاة لاحتياجات الأطفال. ومن المهم الإشارة أنه، خلال تعاطينا مع الدول الأعضاء، علمنا بحالات شارك فيها الأطفال بنشاط في منع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه، وهذه حالات لم يسأط عليها الضوء في الاستعراضات الوطنية الطوعية.

إشراك الأطفال من جميع الفئات العمرية

ذكرت بعض الدول الأعضاء، على وجه الخصوص، مشاركة الأطفال بنشاط في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، في حين ذكرت دول أخرى الشباب أو صغار السن دون تحديد الفئة العمرية. فالأطفال، باعتبارهم مستفيدين من الحماية وأصحاب حقوق، هم أصحاب المصلحة الرئيسيون في جميع القضايا والإجراءات المتعلقة برفاهم. وينبغي التشجيع على إشراك ليس فقط الأطفال المراهقين بل بدءا من الأمل المبكرة، مما يعكس الفترات الحرجة لنمو الأطفال ونماهم، مع مراعاة نهج دورة الحياة. فمرحلتا الطفولة والشباب ليستا قائمتين بمعزل عن المراحل الأخرى، بل هما سلسلة متصلة.

تمثيل أكثر الفئات ضعفا وإسماع صوتهم

عند التخطيط لمشاركة الأطفال في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي، ينبغي مراعاة تمثيل الأطفال المشاركين في العملية. وستختلف فئات الأطفال المستضعفة أو المهمشة حسب سياق البلد، ولكن ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تنظر في تلبية احتياجات الأطفال الذين يعيشون في سياقات هشة وإدراجها في عمليات الاستعراض. وتزداد قابلية التعرض للعنف لدى الفئات التالية: الأطفال الذين يعيشون في المناطق التي تتأثر سلبا بتغير المناخ، والأطفال المتفولون، وأطفال الشوارع، والأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال المنتمون إلى جماعات الأقليات العرقية واللغوية والأقليات من الشعوب الأصلية، والأطفال المنتمون إلى الأقليات الجنسية.

وأفادت أيضا عدة دول أعضاء باستخدام وسائل على الإنترنت مثل استطلاعات الرأي والدراسات الاستقصائية وتنظيم اجتماعات افتراضية للتشاور مع الأطفال. وأفادت أيضا في الوقت نفسه بالحاجة إلى سد 'الفجوة الرقمية'. فقد لا يتمكن الأطفال الذين يعانون من أوضاع هشة من الوصول بشكل منتظم إلى وسائل المشاركة مثل منظمات الأطفال التي تسهل هذه العملية (بما في ذلك المدارس) أو المعلومات أو الإنترنت. ويلزم بذل جهود إضافية لضمان مشاركة الأطفال على نحو أكثر شمولاً.

أهداف التنمية المستدامة

استمرار مشاركة الأطفال

تعتبر عملية الاستعراض الوطني الطوعي منصة مهمة لضمان مشاركة الأطفال الأخلاقية والشاملة للجميع والهادفة في خطة عام 2030. وهي فرصة لإشراك الأطفال والشباب بوصفهم جهات رئيسية تقدم المعلومات والمدخلات، وعناصر تغيير لبناء عالم أكثر صحة وأمانا وعدلا وشمولا للجميع وقدرة على الصمود. ولهذا السبب، يجب أن تكون مشاركة الأطفال في عملية الاستعراض الوطني الطوعي عملية مستمرة، وليس حدثا لمرة واحدة.

ويلزم إشراك الأطفال في متابعة أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، قبل الاستعراضات الوطنية الطوعية وبعدها وخلالها، في إطار الشراكات الواسعة النطاق، جنبا إلى جنب مع المنظمات التي تركز على الأطفال والتي يقودها الأطفال. وعندما تعتمد عملية الاستعراض نهجا متعدد أصحاب المصلحة، بحيث تستفيد من غنى الخبرات والمعارف الذي يحملونه، تحدث فرقا هاما في إعداد التقارير. ونأمل أن نرى المزيد من الأمثلة التي يُعترف فيها بالأطفال بوصفهم شركاء نشطين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

توثيق العملية

ذكر العديد من التقارير الأطفال المشاركين في عملية الاستعراض الوطني الطوعي دون إدراج الكثير من التفاصيل حول كيفية مشاركتهم في العملية. وتشجع الدول الأعضاء على إدراج مزيد من المعلومات عن كيفية عمل الحكومات مع الأطفال للتأكد من تضمين تقاريرها آراء الأطفال وصدى أصواتهم. وسيساعد توثيق العملية، وتقاسم النجاحات، والتفكير في الدروس المستفادة على تعزيز ثقافة المشاركة الشاملة والهادفة للأطفال، مما سيساعد الأطفال على أن يكونوا مواطنين فاعلين ومسؤولين.

الإقرار بالدور الناشط للأطفال في الاستعراض الوطني الطوعي

خلال تواصلنا مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والأطفال والشباب، تعلمنا الكثير عن كيفية تحرك الأطفال في مجتمعاتهم المحلية في جميع أنحاء العالم لمعالجة القضايا التي تمس في رفاههم.

ولاحظنا أيضا في الوقت نفسه أن هذه التحركات تسهم أيضا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكن كثيرا ما لا يُعترف بها في الاستعراضات الوطنية الطوعية.

يظل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال على استعداد لتقديم المساعدة والدعم إلى جميع الدول الأعضاء فيما تضطلع به من أعمال من أجل تحقيق رؤية خطة عام 2030 المتمثلة في عالم يعيش فيه الأطفال دون خوف ودون عنف.

نصائح للتشاور مع الأطفال

SDGs

STRATEGIC

1 2 3 4 5

7 8 9 10 11 12 13

EGYPTIAN
CONTINGENT

11 SUSTAINABLE CITIES
AND COMMUNITIES

12 RESPONSIBLE
CONSUMPTION
AND PRODUCTION

13 CLIMATE
ACTION

WORLD SCOUT MOOT
2021
IRELAND

WORLD
NON-FORMAL
EDUCATION
FORUM

SCOUT
INVOLVEMENT

SCOUT
INVOLVEMENT

SCOUT
INVOLVEMENT

SCOUT
INVOLVEMENT

SCOUT
INVOLVEMENT

WORLD SCOUT MOOT
2021
IRELAND

WORLD SCOUT MOOT
2021
IRELAND

WORLD SCOUT MOOT
2021
IRELAND

WORLD SCOUT MOOT
2021
IRELAND

WORLD SCOUT MOOT
2021
IRELAND

نصائح لتنظيم التشاور مع الأطفال

التشاور مع الأطفال هو وسيلة معترف بها لإدراج آراء الأطفال ووجهات نظرهم في عملية الاستعراض الوطني الطوعي. وتتيح أوجه التعاطي المباشر مع الأطفال إجراء محادثة أكثر تعمقا لإثراء التقرير. ويلزم في الوقت نفسه اتخاذ تدابير احترازية مثل الممارسات المتعلقة بحماية الطفل.

1-هيئة التنسيق:



تشكل الحكومات في كثير من الأحيان لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات لتيسير إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. ويتعين التأكد من إشراك الأطفال باعتبارهم فئة من الجهات صاحبة المصلحة التي يتم التشاور معها. ويمكن أيضا التشاور مع كيانات أخرى مثل اليونيسف.

2 - التواصل مع الأطفال:



تحديد منظمات الأطفال التي ستشارك في المشاورات. ويمكن أن تكون هذه المنظمات منظمات محلية أو وطنية، بما في ذلك المدارس، ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل مع الأطفال، والمنظمات التي يقودها الأطفال، والمؤسسات التي تعمل مع مجموعات مختلفة من الأطفال (الأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال اللاجئين، والأطفال المخالفون للقانون، والمجموعات الرياضية، والمنظمات القائمة على العضوية، وغيرهم).
التأكد من شمولية العملية ومن التشاور مع الأطفال في البيئات الضعيفة. والنظر في تنظيم أكثر من مناسبة/اتباع أكثر من طريقة للتشاور لكي تشمل الأطفال من مختلف الفئات العمرية والخلفيات والأطفال المعرضين لأوجه مختلفة من العنف.

3 - طريقة التشاور:



الاتفاق مع الأطراف المشاركة على طريقة للتشاور والإبلاغ وإدراج النتائج في الاستعراض الوطني الطوعي. وينبغي للتشاور أن يحدد المسائل التي يمكن ترجمتها إلى تشريعات وسياسات وممارسات وما إلى ذلك. ويوصى أيضا بإشراك الأطفال في أبكر مرحلة ممكنة في الأعمال التحضيرية.

وتتضمن بعض أساليب المشاورات ما يلي:

- دعوة ممثلي الأطفال إلى التواصل مع الحكومة
- قيام الأطفال بتنظيم المشاورات فيما بينهم والإبلاغ عن النتائج

ويوفر التشاور مع الأطفال فرصة عظيمة لنقل المعرفة إلى الأطفال وبناء قدراتهم. ويتعين تنظيم التشاور بحيث يشمل متحدّثين من أصحاب الخبرات وتمارين جماعية مما يتيح للأطفال إمكانية اكتساب معرفة أكبر بأهداف التنمية المستدامة وكذلك بعملية الاستعراض الوطني الطوعي.
والنظر أيضا في تنظيم أكثر من شكل من أشكال التشاور مع الأطفال. وفي عام 2021، أفادت بعض الدول الأعضاء بإجراء أشكال متعددة من التشاور مع الأطفال، على سبيل المثال، من خلال إجراء دراسة استقصائية إلكترونية للأطفال بالإضافة إلى مجموعة تركيز مع مجموعة من الطلاب، ودعوة طفل للمشاركة في الوفد الرسمي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

نصائح لتنظيم التشاور مع الأطفال

نصائح حول إجراء الدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت أو بالحضور الشخصي

تركز الدراسات الاستقصائية الإلكترونية عادة على مواضيع معينة وتتضمن عددا محددا من الأسئلة. وعلى الرغم من أنها تتطلب الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات، وقد تحتاج إلى تحليل مفصل للبيانات، فإنها توفر أيضا طريقة عملية لتلقي عدد كبير من آراء الأطفال

- وضع مجموعة موجزة من الأسئلة بلغة تتناسب مع أعمار الأطفال وتراعي احتياجاتهم. وينبغي أيضا أن تتوفر اللغات المحلية ولغة الإشارة وغيرها من الطرائق لضمان إمكانية الوصول إلى جميع الأطفال.
- اختبار أداة الدراسة الاستقصائية مع الأطفال لتلقي التعليقات.
- قد يكون من المفيد العمل مع جهات شريكة، مثل منظمات المجتمع المدني التي تركز على الأطفال، أو المؤسسات الأكاديمية، أو وكالات الأمم المتحدة.
- من المهم أيضا إقامة توازن بين حق الأطفال في الحماية وحقوقهم في التعبير. ويجب أن يكون مبدأ عدم إلحاق الضرر المبدأ الأساسي..

4 - الإبلاغ عن النتائج في الاستعراض الوطني الطوعي

الإشارة إلى مشاركة الأطفال في القسم المعني بموضوع 'السياسات والبيئة المواتية، لا سيما في إطار 'عدم ترك أحد خلف الركب'. والتأكد من إدراج معلومات عن عملية مشاركة الأطفال، مثل تواتر التشاور، ومراعاة الفئات العمرية، وتوفير المواد المراعية لاحتياجات الأطفال في الاجتماعات، وما إلى ذلك. إدراج شواغل الأطفال وآرائهم ووجهات نظرهم في جميع أجزاء التقرير بشأن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. تخصيص فصل منفصل/خاص يجمع قضايا الأطفال فيما يتعلق بمختلف أهداف التنمية المستدامة.

5 - بعد التشاور - المتابعة مع الأطفال

التأكد من تعميم نتائج التشاور، بما في ذلك التقرير النهائي، مع الأطفال الذين شاركوا في العملية. ويمكن أن يكون ذلك عن طريق إطلاع الأطفال على الاستعراض الوطني الطوعي بلغة يسهل عليهم فهمها. يمكن أيضا دعوة ممثلي الأطفال للمشاركة في الوفد إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى وفي المشاورات الأخرى ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.



الموارد الخارجية



دليل التخطيط لمشاركة الأطفال

[The Nine Basic Requirements for Meaningful and Ethical Children's Participation](#) (Save the Children) المتطلبات التسعة الأساسية لمشاركة مجدية وأخلاقية

للأطفال مؤسسة إنقاذ الطفل

[Applying the 9 basic requirements for meaningful and ethical child participation during COVID-19](#) (Save the Children) إنقاذ الطفل

[Implementation Guide on the Rights of Child Human Rights Defenders](#) (Child Rights Connect) شبكة حقوق الطفل



حماية الأطفال في المناسبات والمشاورات

[Child Participation Guidelines for Online Discussions with Children](#) (Save the Children) مؤسسة إنقاذ الطفل

[Guide to Keeping Children and Young People Safe at Events](#) (Plan International)

[Child safeguarding policy for digital events](#) (End Violence) الشراكة العالمية من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال

[Child Safeguarding and Communications](#) (End Violence) الشراكة العالمية من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال



أدوات الاستبيان والدراسة الاستقصائية

[The Global Kids Online research toolkit](#) (Global Kids Online)